

الجُمَل  
ليس للخليل ولا ابن سُقير

حسين أحمد بو عباس  
كلية الآداب - جامعة الكويت

ينهض محققو التراث بعبء ثقيل تتقسّمه مسؤولياتٌ عدة. فمنها اختيار المخطوط ذي الخطر للعمل فيه وإخراجه للمكتبة العربية، ومنها العناية بتصحيح نصه وسلامته، ومن مسؤوليات المحقّق أيضاً التّحقّق من صحة عنوان المخطوط ونسبته لصاحبه.

ويتعلّق الأمر الأخير تجارب عدة شهدتها المكتبة العربية، كان فيها المحقّق موفّقاً في تعيين مصنف المخطوط وعنوانه، في حين أنه كان في تجارب أخرى متنكباً الصواب في ذينك الأمرين، وبقيت تجارب أخر على الأعراف بين هذه وتيك، يتنازعها قولان أو أكثر في العنوان والمؤلف.

ومن هذه المجموعة الأخيرة نجد كتاباً نُشر مرتين<sup>(١)</sup>؛ الأولى بعنوان «الجُمَل في النحو» منسوباً للخليل بن أحمد الفراهيدي بتحقيق د. فخر الدين قباوة، والأخرى بعنوان «المُحَلَّى: وجوه النصب» منسوباً لابن شُقير البغدادي بتحقيق د. فائز فارس، وقد خصّ أستاذنا د. إبراهيم عبادة الكتاب بدراسة قوّى فيها نسبته إلى الخليل، إلا أنّ أمر نسبته على الرغم من ذلك ظل متردداً بين القولين لا يُقَطَع فيه بوجه يدفع الوجه الآخر.

لذا وجدتُ في رجوع القول في نسبة هذا الكتاب أمراً نافعاً، وكان من توفيق الله أن فُتِح لي الباب في قول جديد في نسبة الكتاب إلى مصنفه بعد أن اجتمعتُ عندي أدلة رأيتها تفضي إلى القول باطمئنان: إنّ مصنّف هذا الكتاب هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

فكان من ذلك أنّ جمعتُ شعث هذا الأمر في هذا البحث الذي جاء في مقدمة، جاء بعدها عرض موجز للنشرتين السابقتين، ثم أدلة كل من الفريقين في (١) وأشار د. قباوة في مقدمة الجمل ٣٥ إلى أنّ الكتاب حُقِق مرتين أخيرين في رسالتي ماجستير إحداهما أعدها سعد أحمد جحا في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٤٠٠هـ، والأخرى أعدها علي بن سلطان الحكمي في المملكة العربية السعودية، وكلاهما نسبها إلى ابن شُقير.

صحة نسبهه ومناقشتها بإيجاز، وتلا ذلك بيان لحجج نسبهه لابن خالويه، ثم مناقشة ما يناقض هذا القول .

### نشرت الكتاب

أخرج د. قباوة الكتاب محققاً سنة ١٩٨٥م، ثم تكررت طبعاته إلى الخامسة سنة ١٩٩٥م، وأما د. فائز فقد أخرج كتابه سنة ١٩٨٧م .

اعتمد د. قباوة في طبعته الأولى على ثلاث نسخ خطية أقدمها نسخة أيا صوفيا المنسوخة سنة ٦٠١هـ، وهي منسوبة إلى الخليل بن أحمد، تليها نسخة مكتبة قولة في دار الكتب المصرية وهي منسوخة سنة ٧٢٢هـ، وعنوانها: « كتاب وجوه النصب، ألفه خليل بن أحمد البصري، وقيل: هو تصنيف أبي بكر [ عبد الله [ بن ] محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد»، وثالث النسخ من مكتبة بشير آغا في إستانبول وتم نسخها سنة ٨٦٥هـ، وعنوانها في الورقة الأولى: « كتاب جمل الإعراب من تصنيف الإمام أبي عبد الله الخليل بن أحمد » .

ثم عاد في الطبعة الخامسة للكتاب فزاد نسختين خطيتين أخريين، إحداهما من المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود بالرياض وتاريخ نسخها ٩٩٣ هـ، وأولها: « ... قال الإمام العلامة الخليل بن أحمد البصري... »، والنسخة الأخرى من مكتبة الأوقاف بالموصل وقد فرغ من نسخها سنة ١٠٤٧ هـ، وقد بدأت أيضاً بعبارة: « قال الخليل بن أحمد » .

ويذكر د. قباوة في ص ٢٥ وص ٤٣ أن النسخ تتفاوت كثيراً فيما بينها نقصاً وزيادة، إلا أن الأربع الأواخر تشترك في اختصار متنها بسقوط كثير من العناوين والنصوص، والإخلال في نسق الموضوعات الفرعية؛ لذلك حاول إصلاح العبارة بنفسه، بل إن بعض العبارات لفقها من أكثر من نسخة .

وأما د. فائز فارس فقد اعتمد في نشرته على النسختين الأوليين من النسخ السالفة، ولم يذكر أنه زاد أو عدّل في عبارة المخطوطتين من خارجهما. يتضح مما سلف اختلاف عدد المخطوطات في العملين، ثم اختلاف المنهج في معالجة المتن بين المحققين، فكان عاقبة ذلك اختلافاً في النص بين النشرتين أحياناً. وقد تمثّل الاختلاف في صورتين:

الأولى: نقص عبارة المحلى عن عبارة الجمل في بعض المواضع. فمن ذلك ما في الجمل ص ٦٨: «فإن جعلَ هذا اسماً وابن عمي صفته وخليفة خبره»، وليس في المحلى ص ٨ (وخليفة خبره). وعبارة الجمل ص ٧٥: «نصب البطون على التمييز، وألستمُ تقرير أخرج مخرج الاستفهام». وقد خلا المحلى ص ١٦ من عبارة (وألستم...).

وقد يزيد النقص عن ذلك، ففي الجمل ص ١١٢ هذا النص: «أي كثروا. وقال آخر:

لو أن قومي حين تدعوهم حَمَلْ  
على الجبالِ الصَّم لا نهْد الجَبَلْ  
أي: حَمَلُوا. فأفرد مؤخراً. وقال آخر:

إذا رأيتَ أنجماً من الأسدِ  
جبهته أو الخراتِ والكتدِ  
بال سُهَيْلٍ في الفضيخِ ففسدِ  
وطابَ ألبانُ الشتاءِ وبردِ

أي: بردتْ. ولم يرد منه شيءٌ في المحلى<sup>(١)</sup>، وموضعه المفترض ص ٥٨.

وقد يترتب على النقص انقلاب المعنى، ففي الجمل ص ٧٠ في تعليقه على المثالين (تكلمت قائماً) و(لبستُ الثوب): «لأنَّ الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل. والقيام حال وقع فيه الفعل، فانتصب حين وقع فيه الفعل...». وفي نص المحلى ص ١٠ سقطت عبارة (والقيام حال وقع فيه الفعل) فصار المعنى مناقضاً

(١) وانظر مثلاً آخر في الجمل ٢٩٦، والمحلى ٢٥٦. وأول النص: فقال غير الخليل.

للمراد، إذ عاد الضمير في (فانتصب) على (الثوب).

الثانية: مجيء عبارة المحلى أكثر ضبطاً في بعض الأحيان. ومنه ما في الجمل ص ٦٩: «(هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ) رَفَعُ عَتِيداً لَأَنَّهُ خَبِرُ نَكْرَةٍ»، وفي المحلى ص ٩: «خَبِرُ نَكْرَةٍ»، والصواب ما في المحلى لأنَّ المبتدأ هنا معرفة.

ومما يدخل في ضبط العبارة تكرار العبارة في الجمل ص ٧٢: «فَإِذَا قَلْتُ: هُوَ شَرْقِي الدَّارِ، فَجَعَلْتَهُ اسْمًا جَازَ الرَّفْعِ». فقد تقدمت قبل سطرين، وكان الأولى بالمحقق حذفها مع التفاته لتكرارها، وهذا ما فعله محقق المحلى ص ١٢.

### حجج نسبة الكتاب للرجلين

يجدر بنا أن نعود في هذا الأمر إلى أهم ما في النشرتين، وهو ما قدمه كلُّ من المحققين في تصحيح نسبة الكتاب إلى مصنفه.

فمحقق الجمل وضع بياناً مسهباً في مقدمة الطبعة الخامسة ناقش فيها أدلة الذهابين إلى أن الكتاب لابن شقير، وعرض أدلته في نسبة الكتاب للخليل، ويمكن تلخيص كلامه فيما يلي:

– ما يراه بعض الباحثين من اشتمال الكتاب على مصطلحات كوفية لا يصح أن تجري على لسان الخليل، أمرٌ لا يُقبَلُ على إطلاقه؛ لأن كوفية المصطلح أو بصريته إنما تقرر بعد عصر الخليل، بدليل تعاور المصطلح البصري والمصطلح الكوفي على المفهوم الواحد في كتاب سيبويه.

– لا يسلم للمحتجين الاحتجاجُ بأنَّ الكتاب يورد أقوالاً تعارض ما حكاه سيبويه عن الخليل، وأقوالاً لم يحكها سيبويه عن الخليل؛ لأنَّ سيبويه لا يحصر في كتابه جميع آراء الخليل، ثم إنَّه ليس بدعاً أن يكون للخليل في المسألة أكثر من رأي كما يكون لكبار النحاة مذهباً أو أكثر في المسألة.

– كثرة الاختلافات بين النسخ تُفضي إلى أنَّ القدر المتفق عليه بينها لا يزيد عن ربع الكتاب تقريباً، ولعله هو القَدْرُ الذي يَسلم للخليل، وما سواه زيادات دخلت في الكتاب على يد من تلا الخليل، كما نجد الزيادات في كتب أخرى كنوادر أبي زيد، وفي هذه الزيادات نجد ما يعارض نسبه إلى الخليل كذكر ابن دريد والفراء وغيرهما.

– قولُ ابنِ مِسْعَرٍ في تاريخ العلماء النحويين ص ٤٨-٤٩ في ترجمته لابن شقير: «له كتاب لُقْبُه الجمل، وربما نُسب هذا الكتاب إلى الخليل، وهو من عمله، يقول فيه النصب على أربعين وجهاً، والرفع على كذا» = لا حجة فيه لأنَّ الظاهر أنه لم يطلع نفسه على الكتاب وإنما ينقل عن غيره؛ بدلالة عدم صحة العدد الذي حكاه عن وجوه النصب، فعبارة الكتاب ص ٦٤: «فالنصب أحد وخمسون وجهاً».

– الكتاب منسوب للخليل في خمس نسخ خطية، والنسبة إليه في بعضها جاءت بعبارة صريحة، في حين أنَّ نسبه لابن شقير في نسخة واحدة فقط بصيغة التمريض. ثم إنه في ص ٢٩٦ نقلاً عن إحدى النسخ نجد استطراداً أوله: «فقال غير الخليل.....» وبعده عبارة: «نرجع إلى كلام الخليل»، وبعدها يستمر نص الكتاب. وأما د. عبادة فقد قوّى نسبة الكتاب إلى الخليل بالحجج التالية<sup>(١)</sup>:

- للخليل آراء في كتاب العين موافقة لما في الجمل.
- اتفاق العنوانات في الجمل وكتاب سيبويه.
- اتفاق توجيهات عدد من الآيات والشواهد الشعرية في الجمل وكتاب سيبويه.
- ما في الجمل من آراء لم يحملها لنا كتاب سيبويه يمكن أن يكون مما لم يعلم به سيبويه أو لم يظمن إليه فيحكيه عن الخليل أو لم ير حاجة في عرضه.

(١) استغرقت أدلته هذه أكثر كتابه (كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد: دراسة تحليلية) وانظر موجزها في ص ١٥١-١٥٢. ويظهر من بعض كلام الأستاذ أنه يقطع بنسبة الكتاب للخليل، انظر مثلاً ص ٥٢-٥٣.

فإذا ما نظرنا إلى الفريق الآخر فإننا نجد فيما تقدم من ردود د. قباوة إشارة إلى حججهم، وتتمثل في:

– نص ابن مسعر المتقدم، وسكوت مَنْ نَقَلَهُ عن رده.  
– ذَكَرَ المصنّف في صدر الكتاب أثراً له وسمه بـ (مختصر النحو)، ولا ابن شقير كتاب بهذا العنوان.

– في الكتاب مصطلحات كوفية وأخرى بصرية قليلة، وهذا يناسب ما عُرف عن ابن شقير من ميله أولاً للكوفيين ثم خلطه ما بين المذهبين.

وقد ذكروا في رد عزو الكتاب إلى الخليل أموراً منها:

– نقل الزبيدي أنّ الخليل لم يؤلف في النحو حرفاً.

– لا يصح أن ينقل الخليل عن سيبويه والفراء بل عن ابن دريد المولود سنة ٢٢٣هـ أي بعد وفاة الخليل. وهذا ما وقع في الجمل<sup>(١)</sup>.

– في الكتاب أَلغاز نحوية شاعت متأخرة عن عصر الخليل.

– بداية الكتاب بعبارة (قال الخليل) لا تعني بالضرورة أنّ المصنّف هو الخليل، فقد يكون قول الخليل في تفسير معنى (جملة الإعراب) الواردة في النص.

– من المعروف أنّ بعض النساخ يدلّس في اسم المؤلف رفعاً لشأن الكتاب.

– لم نجد عالماً من علماء العربية حكى عن الخليل قولاً مأخوذاً من هذا الكتاب لأكثر من ألف عام.

أقول: قبل أن أتجاوز حجج الفريقين هذه، لي بعض الملاحظات عليها أذكرها بإيجاز: أمّا عن القائلين بنسبة الكتاب للخليل، فإنّ مادة الكتاب تقدّم بعض ما ينقض هذه النسبة على الرغم من سعي د. قباوة ود. عبادة في دفع مواضع الإشكال هذه. فمن ذلك ما جاء في الجمل ص ١٥٩: «قال الإمام الخليل بن أحمد: وأنا أقرؤها

(١) انظر فهرس الأعلام في الجمل.

- إن شئتم - مخففة على الأصل: (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) أي: ما هذان إلا ساحران». فمع غض النظر عن أن هذا النص قد أثبتته المحقق ملفقاً من عدة نسخ<sup>(١)</sup>، فإن أهم ما في النص أن قول الخليل آخره الآية. وأما ما بعده من تفسير فهو من مصنف الكتاب؛ لأن القول بأن (إِنْ) معناها: ما، واللام معناها: إلا، هو قول الكوفيين<sup>(٢)</sup>. ولم يُرو عن الخليل إلا القراءة دون التفسير المذكور، ومن رواها عنه المبرد وأبو علي<sup>(٣)</sup> وغيرهما ممن لا يخفى عليهم قول الخليل. وعليه فالنص شاهد بكوفية المصنف أو بأنه يأخذ ببعض قولهم. وليس القول باحتمال أخذ الكوفيين هذا القول من الخليل إلا رجماً بالغيب، واحتمالاً لا ينهض أمام نص النحاة على أنه قول كوفي.

ومن ذلك أيضاً ما في الجمل ص ٢٠١: «وأما قول الآخر:

يا أمّ عائشة لن تُراعي<sup>(٤)</sup> كلُّ بنيكِ بطلِ شُجاع

فقد ذكر الخليل أن خفض (بطل شجاع) بشُفْعة الكاف في بنيك»، وفي العين (١٨٩/٢): «وقال الآخر:

يا أمنا عائش لا تراعي كل بنيك بطل شجاع

خفض العين بشُفْعة الكاف المكسورة». فالنصان متطابقان تقريباً في الكتابين، ولو كان مؤلف الجمل هو الخليل لما نقل كلامه بهذه الصورة: (فقد ذكر الخليل...).

ومما ينقض نسبة الكتاب للخليل أمور ذكرها د. عبادة نفسه، ففي كتابه ص

٥٢ وجد أن (ويسأم) في قول الأعشى:

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتَه تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

(١) نص د. قباوة في المقدمة ص ١٣ على أن النسخ اتفقت على عبارة (قال الخليل). وفي هامش ص ١٥٩

ذكر سقوط (على الأصل) من النسخ، و(أنا) من ثلاث نسخ، و(إن شئتم) من أربع.

(٢) انظر الإنصاف (٢/٦٤٠) والدر المصون (٨/٦٤) والخزانة (١٠/٣٩٩).

(٣) انظر المقتضب (٢/٣٦١) ومعاني الزجاج (٣/٣٦١-٣٦٤) والمسائل المنثورة ص ٧٠.

(٤) كذا جاء مكسوراً.



أجاز فيه مصنف الجمل ص ١٦٧ الرفع والنصب، في حين أن سيبويه (٣٨/٣) يحكي عن الخليل أنه لا يعرف فيه إلا الرفع.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الدكتور ص ٥٤-٥٩ من آراء كوفية في الجمل، وما جمعه في ص ٧٢، ٧٦، ٨١، ٨٧، ٩٢، ٩٧ من مصطلحات لم نجدها إلا عند الكوفيين.

ولا يُفْتُ في عضد هذه الإشكالات ما حاول أن يدافع به د. عبادة من احتمالات لا يسوغ لنا أن نحمل عليها هذه النصوص المتعددة والثابتة، كأن يُحمل هذا على أنه زيادة من ناسخ ملم بمسائل النحو، أو يكون مما لم يطلع عليه سيبويه من آراء الخليل. لأنَّ هذا مما يمكن قبوله في الموضع الواحد أو الموضعين، لا فيما يتكرر في الكتاب في مواضع مختلفة تشير إلى سمة غالبية عند المصنف تبدو من حين لآخر وهي التأثير بآراء الكوفيين والأخذ بها. وهذا ما سنعرض له فيما بعد بشيء من البيان المفصل.

ويبقى من كلام الذين يعزّون الكتاب إلى الخليل ما قدّمه د. قباوة في مقدمته ص ٢١ على أنه دليل قاطع وأنه الحكم الفصل في النسبة إلى الخليل الذي وجده في نسخة الموصل، هو ما أتى في ص ٢٩٦: «فقال غير الخليل: لبست طيالستهم...» ثم تأتي عبارة «نرجع إلى كلام الخليل».

وإذا كان د. قباوة قد قرر أن النص الأول زيادة مقحمة في الكتاب، فما المنتظر من الناسخ أو غيره حينما يضيف نصاً إلى كتابٍ ما غير أن يقول: (نرجع إلى كلام فلان) إذا كان قد قرر هو بدءاً أن الكتاب لفلان عينه، وصدّر الكتاب باسمه؟! فما هذه العبارة إلا تكرار للنسبة التي وشى بها صفحة العنوان، وإذا كانت هذه النسبة ثابتةً عنده فلن يعدو عنها في أي موضع آخر من الكتاب.

وأما فيما يتعلق بنسبة الكتاب إلى ابن شقير فمناطق النسبة بنص ابن مسعر

السالف، وقصارى ما يفيدنا به هذا النص أن هناك كتاباً لابن شقير ربما ينسب إلى الخليل وهو من عمل ابن شقير، ولكن أنى لنا أن نقطع بأن هذا الكتاب هو الذي يريده ابن مسعر؟ بل إن القرينة قائمة بأنه ليس المراد؛ لأن العبارة التي ينقلها ابن مسعر: «النصب على أربعين وجهاً»، في حين أن عبارة كتابنا: «النصب أحد وخمسون وجهاً»<sup>(١)</sup>. فأين هذه من تيك؟

وأما ما ذكره المصنف في صدر الكتاب من أن له (مختصر النحو) فما أكثر ما ضمت المكتبة العربية من مختصرات نحوية بهذا العنوان وبغيره وضعها النحاة وغيرهم لشدة النحو<sup>(٢)</sup>.

### نسبة الكتاب لابن خالويه

لم أبدأ البحث بهذا الجزء على الرغم من أهميته، وإنما شرعت بحججٍ سابقيةٍ إلى نسبة الكتاب ودراسته لأبين مدى رجحان تلك الحجج وأهليتها للقطع بها في أمر نسبة الكتاب إلى مصنفه. إذا ما تمت مضاهاتها بأدلة عزوه إلى ابن خالويه.

وأما ما أدعاه من نسبته إلى ابن خالويه فتأتي حججه في أمور أربعة رئيسة:

الأول: نسبة الكتاب إلى ابن خالويه في نسخة خطية: ففي مكتبة المشهد الرضوي في إيران مخطوط برقم ٣٩٧٤ وعنوانه (مختصر جمل ابن خالويه)<sup>(٣)</sup>، وهو خالٍ من التاريخ أو اسم الناسخ، إلا أن الخط يشير إلى قدمه، ويبدأ النص بعد البسملة والدعاء بقوله: «هذا كتابٌ اختُصر من جمل النحو الذي صنَّفه أبو عبدالله الحسين بن خالويه النحوي في معرفة النصب والرفع والجر والجزم، ومعرفة الألفات

(١) كذا جاءت في الجمل ص ٦٤، والمجلى ص ٢. وأشار محقق الجمل إلى أنها في بعض النسخ ثمانية وأربعون وجهاً، وهي بعيدة أيضاً.

(٢) انظر جملة منها في كشف الظنون (١٦٣٠/٢) وما سيأتي في هذا البحث في الاعتراض الثاني مما ينقض النسبة إلى ابن خالويه.

(٣) المخطوط وُضع في المكتبة في قسم النفيس، ولا يُسمح بتصوير شيء مما في هذا القسم.

واللامات والواوات والهئات والتاءات واللاملفات باحتجاج من القرآن وشواهد من الشعر، فمن عرف هذه الوجوه استغنى عن كثير من الكتب .  
وبدأ بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً .  
فالنصب من ثمانية وأربعين وجهاً: نصبٌ من مفعول، ونصبٌ من مصدر،  
ونصبٌ من قطع، ونصبٌ من حال، ونصبٌ من ظرف، ونصبٌ بيانٌ وأخواتها،  
ونصبٌ بخبر كان وأخواتها...» .

وهذا النص مطابق لأول كتابنا ص ٦٣ الذي جاء في صدره:

« هذا كتاب فيه جملة الإعراب، إذ كان جميع النحو في الرفع والنصب والجر والجزم، وقد أَلَّفنا هذا الكتاب، وجمعنا فيه جُمَل وجوه الرفع والنصب والجر والجزم، وجُمَل الألفات واللامات والهئات والتاءات والواوات، وما جرى من اللام أَلْفَات، وبيَّنا كل معنى في بابهِ، باحتجاج من القرآن، وشواهد من الشعر .  
فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره فيما صَنَّفناه من مختصر النحو قبل هذا، استغنى عن كثير من كتب النحو . ولا حول ولا قوة إلا بالله . وإنما بدأنا بالنصب، لأنه أكثر الإعراب طرقاً ووجوهاً .  
فالنصب أحدٌ وخمسون وجهاً<sup>(١)</sup>: نصبٌ من مفعوله به، ونصبٌ من مصدر، ونصبٌ من قطع، ونصبٌ من حال، ونصبٌ من ظرف، ونصبٌ بيانٌ وأخواتها، ونصبٌ بخبر كان وأخواتها...» .

وهكذا يستمر تطابق النصين إلى آخر المخطوط، وما تلحظه من نقص في عبارة المخطوط عن الكتاب في النص المذكور أو في مواضع أخرى سببهُ أن المخطوط مختصرٌ كمال قال المختصر<sup>(٢)</sup> .

وقد أباح هذا المختصر لنفسه حذف بعض العبارات والشواهد في عدة مواضع .

(١) سبقت الإشارة إلى أن عبارة ثلاث نسخ: ثمانية وأربعون وجهاً .

(٢) المخطوط يخلو من اسم المختصر، وكذلك بطاقة المخطوط في المكتبة .

فمثلاً في الكلام عن القطع في المخطوط (٢-أ): «والنصب من قطع كقولك: هذا الرجل واقفاً، وها أنا عالماً، قال الله تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾، ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾، ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾...». في حين أن النص في الجمل ص ٦٧: «والنصب من قطع مثل قولك: هذا الرجل واقفاً، وها أنا ذا عالماً. قال الله جل ذكره: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾.

ومثله ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾ على القطع. ومثله ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، وكذلك ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾...».

وهذا المخطوط في عشر ورقات، متوسط عدد السطور في الصفحة تسعة عشر سطراً، وخطه نسخ، ونجد فيه نظام التعقيبية، وهو يبين أن هناك ختماً بعد الورقة الرابعة، وكذلك بعد الثامنة، إلا أن آخر المخطوط موجود وقد ذُيِّلَه الناسخ بكلمة (تمت).

وليس اختصار الجمل بدعاً من بين سائر كتب ابن خالويه. فقد ذكر د. عبدالرحمن العثيمين في مقدمة إعراب القراءات (١/ ٨٨) أن إعراب القراءات مختصر عن كتاب آخر لابن خالويه، وأن شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه له ثلاثة مختصرات، وهناك مختصران لإعراب ثلاثين سورة، بل إنه يحتمل أن يكون الحجة في القراءات المنسوب لابن خالويه اختصاراً لكتاب آخر له.

ومع وجود ظاهرة اختصار كتب ابن خالويه فإننا لا نذهب بعيداً حينما نقول: ولعل الجمل نفسه مختصر عن كتاب أكبر لابن خالويه<sup>(١)</sup>. وقد سلفت الإشارة إلى تعدد الاختصار في الكتاب الواحد من كتبه.

الثاني: وجود تشابه بين الجمل وبعض كتب ابن خالويه في الجوانب التالية:

١- تشابه في المقدمة: يخص ابن خالويه كتبه بمقدمة موجزة يبين فيها خطة كتابه، وهدفه منه، وأنه يريد به معونة طالب العالم، ولا ينسى أن يشير إلى علاقة

(١) سيأتي في آخر البحث ما حملنا على إيراد هذا الاحتمال.

هذا الكتاب بكتاب آخر له؛ فهو يقول في مقدمة إعراب القراءات ( ١ / ٣-٤ ) بعد الحمد والصلاة: « هذا كتاب شرحتُ فيه إعراب قراءات أهل الأمصار مكة والمدينة... ولم أعدُ ذلك إلى ما يتصل بالإعراب من مُشكل أو تفسير وغريب. والحروف الشاذة، إذ كنت قد أفردت لذلك كتاباً جامعاً وإنما اختصرته جهدي ليستعجل الانتفاع به المتعلم، ويكون تذكرة للعالم، ويسهل حفظه على من أراد ذلك».

ويقول في مقدمة إعراب ثلاثين سورة ص ٣: « هذا كتاب ذكرتُ فيه إعراب ثلاثين سورة من المفصل بشرح أصول كل حرف وتلخيص فروعه، وذكرت فيه غريب ما أشكل منه... ليكون معونة على جميع ما يرد عليك من إعراب القرآن». وانظر في مقدمة الجمل التي ذكرنا نصها فيما سلف، ومنه: « هذا كتاب فيه جُملة الإعراب... وقد ألفنا هذا الكتاب وجمعنا فيه جمل وجوه الرفع... وبيننا كل معنى في بابه... فمن عَرَف هذه الوجوه، بعد نظره فيما صنّفناه من مختصر النحو قبل هذا استغنى عن كثير من كتب النحو».

ولا أدعي أن ابن خالويه نسيج وحده في هذه السمة، ولكننا إذا ما تتبعنا هذا في مقدمات النحويين في القرون الأربعة الأولى وجدناه نزرأ. فهذا الكتاب لسيبويه ومعاني الأخفش ومعاني الفراء والمقتضب وجمل الزجاجي ومسائل أبي علي بل أكثر كتبه ما عدا الحجة والإيضاح لأنه قدمهما إلى السلطان، فهذه وغيرها لا نجد فيها مقدمة يبين فيها المصنف خطته وعله تأليفه الكتاب كما يفعل ابن خالويه.

٢- تشابه في المحتوى، ومن أمثلة ذلك:

أ- جاء في الجمل ٢٥٢-٢٥٣: « اعلم أن ألف الاستفهام أمارتها يعني علامتها (أم) نحو... وربما أضمروا ألف الاستفهام، واستغنوا عنه بأمارته فيقولون: زيد أتاك أم عمرو؟ ومحمد عندك أم زيد؟ قال امرؤ القيس:

تُرُوحُ من الحيِّ أم تَبْتَكِرُ وماذا يضرُّكَ لو تَنْتَظِرُ

فأضمر ألف الاستفهام... وقال آخر:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الحَبِيبِ حَيَّالًا

وفي إعراب القراءات (١/١٩٣): «والعرب تختزل ألف الاستفهام وتبقي (أم)

كثيراً. قال امرؤ القيس:

تُرُوحُ مِنَ الحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ وَمَاذَا يَضْرُكُ لَوْ تَنْتَظِرُ

وقال الأخطل:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ مَلَثَ الظَّلَامُ مِنَ الحَبِيبِ حَيَّالًا»

ولئن كان الموضوع مما تُعْرَضُ له كتب النحو وتورد بيت الأخطل فيما تورده من شواهد على حذف همزة الاستفهام، فإن بيت امرئ القيس لا نجده شاهداً على ذلك في كتب المتقدمين النحوية، وأول كتاب نجده فيه هو الأزهية ص ٣٧، بل إن ابن خالويه استشهد به ثانية في إعراب القراءات (١/٣٢٣-٣٢٤). وكذلك يُظهر النصان السالفان أن الكتابين يتفقان في الترتيب في ذكر الشاهدين.

ب- جاء في الجمل ١٤١: «وأما الفعل الذي يتوسط بين صفتين فهو نصب أبداً كقولك: أريد في الدار قائماً فيها؟ ومثله قول الله جل وعز: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾. يعني أن (في النار) صفة، و(فيها) صفة فوقع (خالدين) بينهما، و(خالدين) تثنية وهو فعل، فلا يجوز فيه الرفع، ومن قال من النحويين: (إن الرفع جائز) فقد لحن».

وفي إعراب القراءات (١/٨٧-٨٨): «وفي قراءتنا (خالدين) لأن الخبر إذا وقع بين صفتين متفتحتين كان الاختيار فيه النصب كقولك: إن زيدا في الدار قائماً فيها، ويجوز الرفع عند البصريين، ولا يجوز عند الكوفيين الرفع إلا مع الصفة المختلفة كقولك: إن زيدا في الدار راغبٌ فيك».

فالكلام في الشاهد نفسه والمثال (زيد في الدار...) واحد وما منعه في الجمل

نقله في الإعراب عن البصريين وبقي عنده قولاً غير مختار.

ج- جاء في الجمل ٢٢٥: «والجزم برد حركة الإعراب على ما قبلها قولهم: هذا أبو بكر، هذا أبو عمرو، حوّل حركة الإعراب إلى ما يليه، قال الشاعر:  
عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بِنُو عَجَلٍ شُرْبَ النَّبِيذِ وَاعْتِقَالًا بِالرَّجْلِ  
حول حركة اللام إلى الجيم في (عجل)».

ويذكر في إعراب ثلاثين سورة ١٧٤ قراءة (والعَصْرِ) ثم يقول: «وهذا إنما يكون في نقل الحركة عند الوقف كقولك: مررتُ بِبَكْرٍ، نقلوا كسرة الراء إلى الكاف عند الوقف... ومثله قوله في قراءة أبي عمرو ﴿وتواصوا بالصَّبْرِ﴾ إنما أراد بالصَّبْرِ فنقل الحركة إذ كانت العرب لا تبتدئ إلا بمتحرك ولا تقف إلا على ساكن، قال الشاعر... وقال آخر:

عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بِنُو عَجَلٍ شُرْبَ النَّبِيذِ وَاعْتِقَالًا بِالرَّجْلِ  
وفي إعراب القراءات (٥٢٦/٢) «لأنَّ العرب لا تقف إلا على ساكن، فيقولون: مررتُ بِبَكْرٍ، وكنت عند عمرو.. قال الشاعر... وقال آخر:  
عَلَّمْنَا أَخْوَالَنَا بِنُو عَجَلٍ شُرْبَ النَّبِيذِ وَاعْتِقَالًا بِالرَّجْلِ»<sup>(١)</sup>  
د- في الجمل ١١٠: «وأما قول النابغة:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيَهُ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ  
فنصب (أميمة) لأنه أراد الترخيم فترك الاسم على أصله وأخرج على التمام، ونصب على نية الترخيم، وقال قوم: نصبه على الندبة. والتفسير الأول أحسن».

وجاء في إعراب القراءات (٢٩٨/١): «قال النابغة:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيَهُ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ  
أراد يا أميم ثم رد الهاء وترك الهاء مفتوحة - فهذا قول البصريين - وقال غيرهم:

(١) وانظر مختصر القراءات الشاذة ١٧٩.

أراد يا أميمتا» .

فالنصان متفقان في حكاية الرأيين، ثم إن تقديم رأي البصريين في النص الثاني يدل على ترجيحه، وهو مطابق لاستحسانه في الأول<sup>(١)</sup>.

هـ- جاء في الجمل ٢٣٧: «وأما قول الشاعر:

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا      وبالقناة مِدْعَسًا مَكْرًا  
إِذَا غُطِيفُ السُّلْمِيِّ فَرًّا

فلم يقل: غُطِيفٌ لالتقاء الساكنين. وقال آخر:

حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلِيٌّ      وحاتم الطائيُّ وهَابُ المِئِيِّ

فإنه لم يقل: حاتمٌ لالتقاء الساكنين. وعلى هذا يقرأ من يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ترك التنوين من أحد» .

وفي إعراب القراءات (٢/ ٥٤٥-٥٤٦) في كلامه على قراءة (أحدُ الله) قال: «وقال آخر في حذف التنوين:

أَمَّهَتِي خِنْدَفٌ وَالْيَاسُ أَبِي  
حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلِيٌّ  
وحاتم الطائيُّ وهَابُ المِئِيِّ

وقال آخر:

لَتَجِدَنِي بِالسَّيْفِ بَرًّا  
وبالقناة مِدْعَسًا مَكْرًا  
إِذَا غُطِيفُ السُّلْمِيِّ فَرًّا

أراد غطيفُ السلميِّ، فحذف التنوين» .

(١) القول الأول في سيبويه (٢/ ٢٠٧، ٢٧٧) وقد حكاه في الأول عن الخليل ولم يذكر عنه قولاً غيره. والقول الثاني عند القراء في معانيه (٢/ ٣٢).



وجمَّعُ هذه الشواهد مع القراءة نفسها في الكتابين يومئٍ بصدور الكلامين من معين واحد .

و- الجمل ٢٨٣-٢٨٤: « وفي ( هو ) ثلاث لغات، يقال: هُوَ وَهُوَ وَهُوَ. فأما من قال ( هُوَ ) فإنه حرَّك الواو وطلب التثقيل . وأما من قال ( هُوَّ ) فإنه كره أن يكون الاسم على حرفين، فعمَّده بالتشديد، وقال الشاعر:

وإنَّ لساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا      وَهُوَ عَلِيٌّ مَن صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ»

وجاء كلام له طويل في إعراب القراءات ( ١ / ٧٧ ) في قراءات ( هو ) فذكر الوجوه السابقة، ووصف ( هُوَ ) بالتثقيل كما في النص السابق، ثم قال: « وفي ( هو ) لغة أخرى، وليست تدخل في القراءة، غير أن الشاعر قال:

وإنَّ لساني شُهْدَةٌ إِنْ حَبَسْتُهَا      وَهُوَ عَلِيٌّ مَن صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ»

وهذا الشاهد لا نجده عند المتقدمين إلا ما نص عليه أبو علي في الشيرازيات ( ١١٢ ، ٥٨٠ ) من أن البغداديين ينشدونه<sup>(١)</sup>، وهو هناك لأمر آخر.

ز- الجمل ١١٧-١١٨ في كلامه في مجيء (إياك) ضمير نصب يذكر الشاهد الآتي ويشرحه مستطرذاً:

«إِيَّاكَ أَدْعُو فَتَقَبَّلْ مَلَقِي      وَاعْفِرْ خَطَايَايَ وَثَمَّرْ وَرَقِي

الورق يراد به المال من الإبل والغنم، وكلُّ ما حَسَنَ حال الرجل جائز أن يُسَمَّى ورقاً» .

وفي إعراب ثلاثين سورة ٢٥ يتكلم في (إياك) أيضاً بما يقرب مما في الجمل ثم يقول: « قال الآخر:

إِيَّاكَ أَدْعُو فَتَقَبَّلْ مَلَقِي      وَاعْفِرْ خَطَايَايَ وَثَمَّرْ وَرَقِي

والورق والورق والورق كله الدراهم، ويقال للرجل أيضاً ورَّاق أي كثير

(١) روى ابن هشام في تخليص الشواهد ١٦٥ أن أبا علي أنشده في التذكرة.

الدراهم...». والاتفاق في الاستطراد في الشاهد نفسه أمر لا يكاد يقع إلا والقائل واحد.

هذه أمثلة اخترتها لبيان التشابه بين محتوى الجمل وبعض كتب ابن خالويه<sup>(١)</sup>.

### ٣- في المصطلح

لا يكون المصطلح مكيناً فيما نحن بصدده في تحقيق نسبة كتاب إلى صاحبه إلا إذا كان هذا المصطلح مما يتميز به الكتاب من سائر الكتب في فنه أو من أكثرها؛ لأن المصطلح إذا كان ذائعاً مألوفاً في الكتب الأخرى فلا حجة في عدّه شاهداً على إثبات النسبة أو نفيها؛ لذا كان المصطلح الواحد المتميز أو النادر أمضى دلالة في إثبات النسبة من قائمة طويلة من المصطلحات الشائعة في كتب الفن.

من هنا كان اختياري لمصطلحات قليلة يكاد ينفرد بها كتاب الجمل، مما يجعل أمر وجودها في كتب أحد المصنّفين دالاً على وجود وشيعة ما بين الجمل وهذا المصنّف. وقد عثرت على بعضها في كتب لابن خالويه بالمفهوم نفسه، ومن ذلك: أ- السنخ: استخدمه المصنّف إحدى عشرة مرة<sup>(٢)</sup>، كقوله: ألف السنخ، ولام السنخ، وهاء السنخ، وتاء السنخ، ونون سنخية. ومعناه عنده: ألف أصلية، ولام أصلية... وهذا التكرار يدل على أنه عنده ذو دلالة اصطلاحية، ولا يريد به معنى لغوياً فقط. وهذان الأمران - أعني كثرة الاستخدام وما ترتب عليها من كونه مصطلحاً - يميزان اللفظ في الجمل من بعض الكتب القليلة التي ورد فيها لفظ (السنخ).

(١) وانظر أمثلة أخرى في الجمل ٨٣، ٩٠، ١٧٥، ١٤٧، ١٥٨، ٢٠٤، ٢٨٦، ٢٨٢، ٢٩٨، ويقابلها على الترتيب إعراب ثلاثين ١٠٤، ٢٢٥ و(إعراب القراءات ٢/٥٤٢)، إعراب القراءات ٢/١٣، ٢٢٧/١، ٣٧/٢، إعراب ثلاثين ١٤٣، ١٤٧، ١٦٤، ١٠٢ و(ليس في كلام العرب ٤٦).

(٢) مواضعها في الجمل ١٤٥، ٢٤٨، ٢٦٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤. وقد تنبه د. عبادة في كتابه ص ٢٤ إلى أن هذا المصطلح لم يرد إلا عند ابن خالويه، إلا أنه لم ير في ذلك حافراً لتتبع علاقة ابن خالويه بالكتاب، واكتفى بالإشارة العجلى، وانظر أيضاً إشارته في مصطلحي المستقبل والزائد ص ٨٩، ٩٩.

والحق أنني لم أر هذا اللفظ إلا في خمسة مواضع في ثلاثة كتب نحوية: موضعان منها في أسرار العربية في ص ٨٠، ٨١، يقول مؤلفه في الأول: «فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل وإلا لما سَكَنُوا لامه»، وفي الثاني: «فلولا أنهم جعلوا هذه الضمائر التي هي الألف والواو والياء في يفعلان وتفعلان... بمنزلة حرف من سنخ الكلمة». وموضعان آخران في اللباب للعكبري: فالأول في حديثه عن التنوين (١/٧٤) يقول: «وليس من سنخ الكلمة» ويقول في الثاني في (٢/٢٦): «حرف المضارعة صار من سنخ الكلمة». ثم نجد السيوطي في موضع واحد من الهمع (٢/١٥٠) يقول عن ياء (ثمانية عشرة): «لأنها حرف زائد وليست من سنخ الكلمة».

وهذه النصوص الخمسة متفقة في أن كلمة (سنخ) جاءت بمعنى أصل، ولكنها ليست في أي من هذه الكتب الثلاثة مصطلحاً؛ لأنها لم تأت إلا مضافة إلى (كلمة)، وهذا يدل على أنها لم تخرج عن المعنى اللغوي إلى الاصطلاح، ثم إن هذا الاستخدام المحدود جداً لا يقرر كونها مصطلحاً عند مصنفى هذه الكتب.

ولكن الأمر يختلف عند ابن خالويه فقد ورد في ثلاثة من كتبه بصورة المصطلح كوروده في الجمل. ففي إعراب القراءات (١/٧٤) يعرض لكلمة (بناء) من الآية (٢٢) من سورة البقرة فيقول: «وأما بناء فالفه الأولى مجهولة، والثانية سنخية، والثالثة عوض...». ويقول في إعراب ثلاثين سورة ص ١٧٥ في (آمنوا): «الهمزة الأولى تُسمى ألف قطع، والثانية سنخية». وكذلك قوله في الألف في كتابه الألفات ص ١٣: «وتجيء موصولة ومقطوعة وسنخية وزائدة».

فالمصطلح يرد بصورته نفسها في الجمل.

ب- (دائم): مؤلف الجمل في ذكره وجوه النصب ص ٦٥ يذكر أحدها بقوله: «ونصبٌ من فعل دائم بين صفتين» ثم يفصل هذا الوجه في ص ١٤١ دون

أن يذكر لفظ (دائم) ويكتفي بقوله: «وأما الفعل الذي يتوسط بين صفتين فهو نصب أبداً...». ويذكره بلفظه في ص ١١٤ قائلاً: «وهذا فعلٌ ليس بماض ولا مستقبل، وهو فعل دائم أنت فيه».

ونجد هذا المصطلح عند ابن خالويه في إعراب القراءات (١٧٧/٢) في كلامه على (بائع) و(سائر) فهو يقول: «اسم الفاعل مبني على الفعل فلما أعلّوا الماضي والمضارع في باع يبيع أعلّوا الدائم». ولعل ابن خالويه استخدم (اسم الفاعل) في أول عبارته ليدفع اللبس في تفسيره، فلو أنه قال: الفعل الدائم مبني على الفعل...، لما كان له معنى ولسقط احتجاجه؛ لذلك بدأ بتقرير أنه اسم، فلما استقام له ذلك عاد إلى مصطلحه الثابت عنده في آخر عبارته فقال: الدائم.

ولا أدعي أن هذا المصطلح ينفرد به ابن خالويه، فشهرته عند الكوفيين مذكورة<sup>(١)</sup>، ولكنني أثبتته لأبين استخدام ابن خالويه له وأنه من المصطلحات التي ترد في كلامه.

ج- (الصفة): يريد بها المصنف الجار والمجرور أو الأول فقط، ففي الجمل ص ٨٤: «﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ نُصِبَ وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ لِأَنَّهُ خَبِرَ الصِّفَةَ»، يريد بالصفة (عليها). ويقول في ص ١٩٤ في قوله تعالى: «﴿فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾»: «(و) (من) صفة، ولا تضاف الصفة»<sup>(٢)</sup>. ولئن كانت (الصفة) مصطلحاً كوفياً<sup>(٣)</sup>، فإنه لم

(١) انظر معاني الفراء (٢/٨٠-٨١، ٤٢٠) ومجالس ثعلب ص ١٢٤، ٤٧٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (١/١٣٥) والأصول (١/١٨٣، ٢/٢٤٤) في نقله عن الكوفيين، ومجالس العلماء ص ٣١٨، ٣٤٩ - وقد أفدت الأخير من محقق الصاحب ص ٤٦٣، ومدرسة الكوفة ص ٣١٠.

(٢) وانظر مواضع أخرى في فهرس المصطلحات في الجمل ٣٧٤، وكتاب د. عبادة ٩٧، وفيه إشارة إلى علاقة ابن خالويه بهذا المصطلح معتمداً على كتاب إعراب ثلاثين سورة.

(٣) انظر في كوفية (الصفة) في معاني الفراء (١/٣٤٠، ٤٦٧، ٣/٢١٨-٢١٩) ومجالس ثعلب ص ٦٤، ١٧٥، والأصول (١/٢٠٤، ٢/٢٤٤) وإعراب النحاس (١/١٦٩) ومفاتيح العلوم ص ٧٨، والإنصاف ص ٥١، وشرح ابن يعيش (٤/٧٤).

يكن بعيداً عن بعض كلام ابن خالويه، فمن ذلك ما جاء في إعراب القراءات (١/ ٨٧-٨٨): «لأنَّ الخبر إذا وقع بين صفتين متفتحتين كان الاختيار فيه النصب كقولك: إنَّ زيداً في الدار قائماً فيها»، فهو هنا يريد به الجار والمجرور كما فهمنا ذلك من نصِّي الجمل المتقدمين.

٤- في النقل عن عين الخليل:

نقل مصنف الجمل ص ٢٠١ عن الخليل في النص التالي: «وأما قول الآخر:

يا أمَّ عائشةَ لن تراعي      كلُّ بنيكِ بطلٍ شجاعِ

فقد ذكر الخليل أنَّ خفض (بطل شجاع) بشُفْعة الكاف في (بنيك)». وفي

العين (عيش) النص بهذا اللفظ: «وقال الآخر:

يا أمنا عائشَ لا تراعي      كلُّ بنيكِ بطلٍ شجاعِ

خفض العين بشُفْعة الكاف المكسورة».

فالنص واحد تقريباً في الكتابين، ثم إنَّ النص في الجمل شاهد بأنَّ المصنّف ينقل عن العين وهو ممن يُثبت نسبة هذا المعجم إلى الخليل، وهذا ما نجده عن ابن خالويه، ففي إعراب القراءات (١/ ٤١٨): «وقال الخليل رضي الله عنه: الذَّعْفُوفَةُ: ولد الفَتْخ والقُهْبي أبوه. ذكره في العين»<sup>(١)</sup>. فقد نقل عن العين وذهب إلى أنه للخليل، ولا يخفى أنَّ نسبة العين إلى الخليل ليس موضع إجماع بين العلماء<sup>(٢)</sup>.

الثالث: إشارة ابن هشام إلى الجمل<sup>(٣)</sup>:

(١) خرجه محقق الكتاب من العين (٣/ ٣٧١).

(٢) انظر مسألة مصنف العين والاختلاف فيه في مقدمة العين، والبحث اللغوي عند العرب د. أحمد مختار عمر.

(٣) التفت د. قباوة إلى النص في المعني في مقدمة الخليل ص ١١ واحتج به على أن ابن خالويه أحق من ابن شقير بنسبة الكتاب إليه، وقد كان المنتظر منه أن يتوثق من صلة ابن خالويه بالكتاب مع وجود هذه القرينة إلا أنه لم يتجاوز هذه الإمامة المختصرة.

جاء في مغني اللبيب (٣/ ٢٨١): «السابع: لام التعجب غير الجارة، نحو: لَطْرُفُ زَيْدٍ) و(لَكَرْمَ عمرو) بمعنى ما أظرفه وما أكرمته، ذكره ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل».

وما حكاه ابن هشام جاء في الجمل ص ٢٧١ وعبارته فيه: «ولام التعجب مفتوحة أبداً نحو قولهم: لَطْرُفُ زَيْدٍ وَلَكَرْمَ عمرو وَلَقَضُوا القاضي، أي: ما أظرف زيداً وأكرمَ عمراً وأقضى القاضي».

وهذا نص واضح من ابن هشام على نسبة الكتاب وعنوانه.

الرابع: بعض سمات ابن خالويه:

لكل عالم سمات تميزه من غيره من العلماء، وهذه السمات الموجودة في تكوينه العلمي يظهر بعضها في إنتاجه المدون، ومصنف الجمل ينتظم في هذه السنة كغيره، وقد وجدت في هذا الكتاب أشياء مما يُذكر لابن خالويه من سمات، فمن ذلك:

١- الخلط بين الكوفي والبصري: يقول النديم في الفهرست ص ٩٢ في ترجمة ابن خالويه: «وخلط المذهبين»، أي إنه لم يختص بالبصريين دون الكوفيين ولا عكس ذلك<sup>(١)</sup>، وهذا الخلط نجد في الجمل واضحاً، فمصنفه يأخذ تارة من أقوال الكوفيين، وتارة أخرى نجده يحنح إلى الرأي البصري، ومن أمثلة الوجهين:

أ- عقد في ص ٦٧ عنواناً للقطع، وهو مصطلح كوفي لم يستخدمه البصريون<sup>(٢)</sup>.

(١) من أمثلة ذكره رأي الفريقين في كتب ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص ٤٢-٤٣، ٦٢، ٧٢، وإعراب القراءات (١/١٣٥، ١/٣٧٨-٣٨٠).

(٢) انظر معاني الفراء (٧/١، ٢٠٠، ٣٥٨، ٢/٢٠٠) ومختصر نحو ابن سعدان ق ٦، وشرح القوائد السبع ص ٢٤، ٤٠، وإعراب النحاس في نقله عن ثعلب (١/٢٠٤) واللباب ص ٦٧، ونحو القراء ص ٣٤٩.

ب- نصّ في ص ٦٩ على رفع المبتدأ بالابتداء، وهذا قول البصريين؛ لأن الكوفيين يذهبون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان<sup>(١)</sup>.

ج- يسمي اسم الفاعل الفعل الدائم في ص ٦٥، ١١٤، ١٤١، وهي تسمية كوفية سبقت الإشارة إليها.

د- في ص ١٣٦ يذهب في ميم (اللهم) إلى أنها زائدة مكان حرف النداء. وهذا قول البصريين، في حين يرى الكوفيون أن الأصل فيها من قولهم: (يا الله أُمَّنا بالخير) ثم غُيّرت بالحذف والإدغام لكثرة الاستخدام<sup>(٢)</sup>.

هـ- يرى المصنف في ص ٢١٩ أن المضارع يرتفع بحرف المضارعة في أوله فيقول: «وارتفع (أكرمهُ) بالألف الحادثة في أوله». وهو قول الكسائي وابن سعدان، وأما الفراء وأكثر الكوفيين فذهبوا إلى أن ارتفاعه لتعريفه من النواصب والجوازم، في حين يعلل البصريون رفع المضارع بمضارعتة الأسماء وقيامه مقامها<sup>(٣)</sup>.

و- في ص ٧٨ يحكي المصنف قول البصريين في مثل (ما أحسن زيدا)<sup>(٤)</sup> في أنه بمعنى: شيءٌ حسنٌ زيدا، ثم يورد اعتراض الكوفيين عليهم بمثل (ما أعظم الله) ويُعقبه بما ينقضه من قول البصريين؛ مما يدل على ارتضائه قول البصريين في المسألة.

(١) انظر المسألة في الإنصاف ص ٤٤، والتبيين ص ٢٢٤، ٢٢٩، والتذييل والتكميل (٣/٢٥٧-٢٧٠)، وفي الموضوع الأول من الأخيرين فضل تخريج.

(٢) انظر الكتاب (٢/١٩٦)، ومعاني الفراء (١/٢٠٣)، والتعليقة (١/٢١٣)، والإنصاف (١/٣٤١)، والتبيين ٤٤٩، وفي الأخير تخريج مفصل.

(٣) انظر معاني الفراء (١/٥٣) ومحتصر ابن سعدان ق ٥٨، وإعراب النحاس (١/١٧٣)، والإنصاف ص ٥٥٠، وشرح ابن عصفور (١/١٣٠).

(٤) من مسائل الخلاف بين المصريين. انظر المقتضب (٤/١٧٥)، ومجالس العلماء ١٦٧، والإنصاف (١/١٤٦).

٢- الاستشهاد بالشعر العباسي: في أحيان قليلة يستشهد ابن خالويه بشعر عباسي ممن لا نجد النحاة يستشهدون بهم. ففي إعراب القراءات (٧٤/١) ذكر في الوقوف على الهمزة ممدودة مثل (ماء) و(بناء) بقول الشاعر:

لا تُدْخِلَنَّ حَلْقَكَ شَيْئاً تَرَى      حَتَّى تَجِيءَ خَلْفَهُ الْمَاءُ  
جِئْتَ مِنَ الْبَدْوِ أبا خَالِدٍ      كَيْفَ تَرَكْتَ الْإِبِلَ وَالشَّاءُ

ويقول ابن دريد:

أَبْقَيْتَ لِي سُقْمًا يُمَارِجُ مُهْجَتِي      مَنْ ذَا يَلْدُ مَعَ السَّقَامِ بَقَاءُ  
والبيتان الأولان لأبي نواس من مقطعة في أخبار أبي تمام للصولي ص ٢٣٩،  
وثانيهما ملفق من بيتين روايتهما مع الأول هكذا:

يا رَاكِباً أَقْبَلَ مِنْ تُهَمِّدٍ      كَيْفَ تَرَكْتَ الْإِبِلَ وَالشَّاءُ  
جَاءَ مِنَ الْبَدْوِ أَبُو خَالِدٍ      وَلَمْ يَزَلْ بِالْمِصْرِ تَنَاءُ  
لا تَعْبُرُ الْحَلْقَ إِلَى دَاخِلٍ      حَتَّى تَحَسَّى فَوْقَهَا الْمَاءُ

واستشهد ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ص ٧٥، وإعراب القراءات (٤٧٣/٢) بقول الشاعر:

دُنْيَا دَنَّتْ مِنْ جَاهِلٍ وَتَبَاعَدَتْ      عَنْ كُلِّ ذِي أَدَبٍ لَهُ حِجْرٌ  
ولم ينسبه إلى أحد، ووجدته معزواً لابن يوسف البصري المعروف بالخاطيء في التذكرة الحمدونية (٧٢/٥) وربيع الأبرار (٧٨/١) ونسب في الحب والمحبوب والمشموم والمشروب (٤٨/٤) إلى أبي نعامة المتوفى ٢٦٠هـ<sup>(١)</sup>، ولم أهدد إلى شيء في ترجمة الأول.

وكذلك أورد ابن خالويه في إعراب القراءات (٤٥/٢) البيتين التاليين بلا

نسبة:

(١) معجم الشعراء العباسيين ٥٦٢.



يا حُسْنَ ما سَرَقْتَ عَيْنِي وما انْتَهَبْتُ      والعَيْنُ تَسْرُقُ أحياناً وتَنْتَهَبُ  
إِذا يَدٌ سَرَقَتْ فَالْقَطْعُ يَلْزَمُها      والقَطْعُ في سَرَقِ العَيْنِ لا يَجِبُ

ووجدتهما في مقطعة لماني الموسوس في العقد الفريد (٦/ ١٨٠)، وهو متوفي سنة ٢٤٥هـ<sup>(١)</sup>.

من هذه الأمثلة اليسيرة يتبين أن أمر الاستشهاد بالشعر العباسي والتمثيل به وارد عند ابن خالويه<sup>(٢)</sup>. وهذه السمة نجدها في أكثر من موضع من الجمل. فمن ذلك:

— في ص ٨٠ يستشهد المصنف بقول الشاعر غير منسوب:

يا سارياً بالليل لا تَخْشَ ظِلَّةً      سَعِيدُ بنِ سَلْمِ ضَوْءِ كُلِّ بِلادِ

وقد نُسب هذا البيت في معجم المرزباني ص ٢٨ إلى أبي هشام عمرو الباهلي الظالمى، وهو شاعر عاصر المنصور والمهدي والرشيد وهاجى بشاراً، وأما الممدوح في البيت فهو سعيد بن سلم الذي ولي الموصل والحزيرة للرشيد ما بين ١٧٢ - ١٨٠ للهجرة، وهو معاصر للأصمعي وغيره<sup>(٣)</sup>. ونُسب الشاهد أيضاً إلى عبد الصمد بن المعذل في ديوانه ص ١٠١ وهو شاعر عباسي أيضاً توفي سنة ٢٤٠هـ<sup>(٤)</sup>.

— وجاء في الجمل ص ٢٦٧ قول الشاعر:

لِيَكُنْ لَدَيْكَ لِسائِلٍ فَرَجٌ      إِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَحْسِنْ الرَّدَّ

(١) معجم الشعراء العباسيين ٣٩٥.

(٢) القطع بأن الشعر العباسي الوارد في كتب ابن خالويه شواهد أو أمثلة ثم هل ما جاء به في كتبه مما سبق ابن هرمة أم لا؟ سؤالان لا يسع البحث البتة في الإجابة عنهما، ولكن مجمل ما تقضي به هذه الأمثلة هو أن ورود هذا الشعر العباسي شاهداً ومثالاً في مصنفاته أمر متحقق لا يُنكر.

(٣) انظر بعض أخباره في كامل المبرد (٢/ ٨٩٢)، والتعازي والمراثي ٩٤، ١٧٣، وتاريخ بغداد (٩/ ٧٤)، وكامل ابن الأثير ٨٦٣، ٨٧١.

(٤) معجم الشعراء العباسيين ٢٧٠.

في كلام المصنف في لام الأمر، وهذا البيت من القصيدة اليتيمة المشهورة، وهي منسوبة إلى أبي الشيص المتوفى ١٩٦هـ، وإلى العكوك المتوفى ٢١٣هـ، وإلى غيرهما<sup>(١)</sup>.

– وفي ص ١٦٠ يستشهد على الرفع بـ (مذ) بقول الشاعر:

أبا حَسَنٍ ما زُرْتُكُمْ مُذْ سُنِيَّةٍ      مِنْ الدَّهْرِ إِلَّا والزُّجاجةُ تَقْلِسُ

وهو بيت لأبي الجراح العقيلي من أبيات يمدح فيها معاصره الكسائي، وقد جاء في بعض المصادر برواية:

أبا حَسَنٍ ما جئتكم قطُّ مُطْفِئاً      لظَى الشُّوقِ إِلَّا والزُّجاجةُ تَقْلِسُ

وهو في نور القبس ص ٥٨٩ ومعجم الأدباء (١/٢٩٧)، والصحاح وأساس البلاغة واللسان والتاج (قلس).

– يستشهد المصنف في الجمل ص ٣٠٩ بهذين البيتين بلا نسبة:

بانتُ أَمِيمةٌ بالطلاقِ      وَنَجوتُ مِنْ عُلِّ الوثاقِ

بانتُ فلم يَبِجَعْ لها      قلبي ولم تَدْمَعْ ماقي

ووجدتهما برواية (سكينة = أميمة، ورحلت فلم تألم = بانت فلم يبجع) في الأغاني (١١/٢٩٣) وجمهرة الأمثال (١/٤٨) منسوبين إلى أبي النضير عمر بن عبد الملك الجمحي ولاء، وهو شاعر عباسي كان منقطعاً إلى البرامكة، وقد جاء برواية (أمامة = أميمة، وتألم = يبجع) في خبر ينقله الأصمعي وفيه أن أعرابياً أنشده أبياتاً منها هذان البيتان، والشعر وخبره في عيون الأخبار (٤/١٢٢) والعقد الفريد (٣/٤٧٣، ٦/١٢٦).

٣– الاستقصاء والحصر في مصنفات ابن خالويه: ذكر د. عبد الرحمن العثيمين

في مقدمة إعراب القراءات (١/٥٨) أن ابن خالويه مغرم بجمع خصائص العربية

(١) انظر السابق ٢٣٥، ٣٠٦، وأمر نسبتها في ديوان أبي الشيص ص ١١٧ وما بعدها.

وحصرها ومحاولة استقصائها، وقد راعى هذا في مؤلفاته، وما لم يؤلف فيه كتاباً على حدة ذكره ضمن مؤلفاته الأخرى في فصل خاص، ومما مثل به من عبارات ابن خالويه قوله في إعراب القراءات (٢/ ٢٦٤): « تأملت (إن) في العربية فوجدتها تنقسم أربعة وعشرين قسماً»، وقوله في (٢/ ٤٧٤): « (هل) تنقسم في كلام العرب ثمانية أقسام»، وقوله في (١/ ٣٤٧): « تأملت (نجا) في العربية فوجدته ينقسم خمسة أقسام».

وهذه السمة نجدها ظاهرة في الجمل لا تحتاج إلى كثير تمثيل؛ لأن منهج المصنف إنما يقوم على هذا الأمر، فهو يحصر وجوه النصب في أوله، ثم وجوه الرفع فوجوه الخفض ثم الجزم، ثم يحصر الألفات بأنواعها فاللامات فالهاءات، وهكذا إلى آخر الكتاب الذي يستمر فيه الحصر وتعدد الوجوه والأقسام على نحو لا نخطئه في كتب أخرى لابن خالويه كالألفات وليس في كلام العرب، بل في بعض كتبه التي لم تنته إلينا ولكن ذلك يظهر في عنواناتها كالماءات، وكتاب لا وأسماء الأسد وغيرها.

٤- علمه بالقراءات: تميز ابن خالويه بالقراءات يرجع إلى أمور منها تلقيه القراءة على شيوخ عصره كابن مجاهد وأبي عيسى السمسار وابن عبدان الهمداني وغيرهم<sup>(١)</sup> مما أورثه ثباتاً في هذا العلم كشف عنه في مصنفاته، فمنها ما خصَّ به القراءة كإعراب القراءات السبع وعللها، والحجة المنسوب إليه، والبديع في القراءات الشاذة الذي وصلنا مختصره، ثم ما نجد في ثنايا كتبه الأخرى كإعراب ثلاثين سورة والألفات. وقد نص د. علي البواب في مقدمة الأخير ص ٨ على أن المؤلف يهتم بالقراءات القرآنية المتواترة منها وغير المتواترة.

وفي الجمل نجد معالجة للقراءات وتوجيهها على نحو متميز أفضى إلى أن

(١) انظر مقدمة إعراب القراءات (١/ ١٧-٣٤).

يحكم د. عبادة في دراسته بتمكن مصنف الجمل في علم القراءات ودراستها نحويًا، فمن ذلك:

- قال في ص ١٥٤: «وعلى هذا تُقرأ هذه الآية في المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] رفع الصابئين على الابتداء، ولم يعطف على ما قبله. وكذلك قرؤوا: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ ثم قرؤوا: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، ويقال: إنه عطف على موضع إن؛ لأن موضعها مبتدأ، ويقال مقدّم ومؤخر، وعلى هذا يُقرأ في المائدة: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ إلى آخر الآية»<sup>(١)</sup>.

- في ص ١٣٥ يقول المصنف: «ومن قرأ: ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: ٥] بالنصب أراد: وتنزيل العزيز الرحيم، على القسم، فلما نزع الواو منه نصب، ومن رفع فبالابتداء. وكذلك قوله عز وجل في سبأ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ أراد: وعالم الغيب، ويرفع على الابتداء».

- في ص ٢١٦ يقول: «قال الله جل ثناؤه: ﴿أَوْ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾ [الشورى: ٣٤-٣٥] (يعلم) يُرْفَعُ وَيُنْصَبُ وَيُجْزَمُ... ومثله في كتاب الله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠] (يجعل) يُرْفَعُ وَيُنْصَبُ وَيُجْزَمُ».

وفي هذه الأمثلة إشارة كافية لما نريد بيانه من تعلق مصنف الجمل بعلم القراءات وتوجيهها نحويًا تعلقًا واضحًا لا تكاد تفقده في أكثر صفحات الكتاب<sup>(٢)</sup>.

فيما سلف من الكلام قدمت ما اجتمع لدي من أدلة على نسبة الجمل إلى ابن خالويه، وبقي أن نعرض إلى ما يمكن أن ينقض هذه النسبة أو يوهنها، لنناقشها

(١) انظر تفصيل القراءة بالرفع والنصب في الآية الأخيرة في معجم القراءات للدكتور الخطيب (٢/ ٢٧٩).  
(٢) عقد د. عبادة في كتابه ص ١٠٣-١٢٠ فصلاً حشد فيه جملة كثيرة من القراءات التي أوردها مصنف الجمل، وقد أفدت منه هنا.

ونتبين ما فيها من وجهة تبعث على الأخذ بها أو ضعف يدفع عن القول بها أو الاحتجاج بها، وسأعرضها على النحو التالي :

١- الكتاب في معظم مخطوطاته منسوب إلى الخليل بن أحمد، وفي إحدى المخطوطات زيد في نسبه بصيغة التمريض أنه لابن شقير، ونص عبارة هذه النسخة: « كتاب وجوه النصب ألفه خليل بن أحمد البصري، وقيل هو تصنيف أبي بكر عبد الله بن محمد بن شقير ».

وقد كشف د. قباوة في مقدمة الطبعة الخامسة بعد نسبة الكتاب إلى ابن شقير ببيان شاف، بقي أن نتأمل في علاقة (الخليل بن أحمد) المذكورة في النسخ، بما أدعيه من النسبة إلى ابن خالويه.

والأمر يظهر جلياً حينما نقارن رسم (الخليل بن أحمد) برسم (الحسين بن أحمد) وهو اسم ابن خالويه. وتحريف (الحسين) إلى (الخليل) أمر وارد جداً عند من له عُلقة بالمخطوطات العربية، وغلبة هذا التحريف وقبوله والغفلة عنه يصبح لا مطعن فيه ولا عيب، خاصة إذا كان أحد الرسمين أكثر شهرة من الآخر كما هي الحال هنا، ويعضد هذا الأمر أن بعض المخطوطات احتفظت بكنية المصنف وهي (أبو عبد الله)<sup>(١)</sup>، وهي كنية ابن خالويه، في حين أن الخليل كان يُكنى بأبي عبد الرحمن.

وخلاصة الأمر أن هذا التحريف الراجح فيه أنه قديم تناقله النساخ وثبت في أكثر النسخ لتعلق الكتاب بعلم مشهور هو الخليل، ولكن بقي من النسخ ما يحفظ اسم المؤلف صحيحاً، وهو ما وجدناه في نسخة المشهد الرضوي.

٢- في مقدمة الجمل ص ٦٣ ذكر المصنف أن له كتاباً بعنوان (مختصر النحو)، ولم يُذكر لابن خالويه كتاب بهذا العنوان، ولكن في قبالة ذلك لا نجد من يدعي أن كتب التراجم وغيرها قد حصرت جميع آثار من ترجمت لهم، ومع

(١) انظر مقدمة الجمل ص ٤١.

فرض أن كتب ابن خالويه ذُكرت كلها في مظان ترجمته، غير أنه يبقى للقول في هذا الأمر موضع.

فالحق أن عبارة مصنف الجمل لا تنص على أن اسم كتابه (مختصر النحو)، فهو يقول: «فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره فيما صنّفاه من مختصر النحو قبل هذا استغنى عنه...». فكتابه مختصر، وليس عنوانه مختصر النحو، إذ لا معنى لدخول (من) عليه لو كان عنواناً أي علماً للكتاب، ويعين على هذا الفهم أن العبارة في إحدى النسخ: «في المختصر الذي صنّفناه».

ولو تتبعنا مختصرات النحو في المكتبة العربية لوجدناها كثيرة متعددة، بعضها جاء بعنوان المختصر، وبعضها بعنوان آخر. وجميعها توصف بمختصر النحو أو مختصر في النحو. ففي كشف الظنون (٢/١٦٣٠) يورد حاجي خليفة في عنوان (المختصر في النحو) جملة من المختصرات لأبي موسى الحامض وابن النجار والزجاج وغيرهم، ومن يذكرهم أبو عمر الجرمي، ومن المعروف أن مختصر الجرمي عنوانه (الفرخ)، إلا أنه لم يذكر عنوانه واكتفى بوصفه بأنه مختصر نحوي.

ومن المعروف أن هذه المختصرات تصنف للناشئة في بدء طلبهم العلم، وهذا الأمر يصلح لأن يقع على أحد مصنفات ابن خالويه وعنوانه (مبتدأ النحو)، فهو لا يكون مبتدأ للنحو إلا إذا كان متناً مختصراً يسهل على المبتدئ، ووصفه في المقدمة بأنه (مختصر النحو) أو (مختصر صنّفناه في النحو) تغيير للعنوان مألوف في تراثنا، وخاصة إذا كان على يد المصنف<sup>(١)</sup>.

٣- إحالة ابن خالويه إلى الجمل يخلو منها الكتاب، فابن خالويه يقول في إعراب ثلاثين سورة ص ٨٩: «(و) (فاعل) يُجمع على خمسة وثلاثين وجهاً قد

(١) من أمثلة ذلك ما نجده عند جامع العلوم الباقولي فهو يسمي أحد مصنفاته في موضع (الاستدراك) وفي موضع (الاستدراك على أبي علي) وفي موضع ثالث (المسائل المأخوذة على أبي علي). انظر: (من آثار الباقولي الاستدراك على أبي علي) مجلة معهد المخطوطات المجلد ٤٦، ج ٢، ص ٥٧.

أمللناه في كتاب الجمل»<sup>(١)</sup>. ويقول في شرح المقصورة الدريرية ص ٤٤٦ :  
 «(فاعل) يُجمع على خمسة وثلاثين وجهاً ذكرتها في كتاب الجمل والألفات»<sup>(٢)</sup>.  
 وهذه الإحالة لا نجد لها أثراً في الجمل الذي بين أيدينا، ولعل ذلك يرجع إلى أن  
 الكتاب الذي وصلنا مختصر عن الأصل الذي وضعه ابن خالويه، وقد ذكرت فيما  
 سلف أن اختصار كتب ابن خالويه أمر تكرر في عدد من مصنفاته، فلا يكون  
 الجمل بدعاً في ذلك.

وعدم العثور على الإحالة ليس أمراً جديداً في كتب ابن خالويه، فهذا هو د.  
 العثيمين في إعراب القراءات (١ / ٩١) يبين أن في ذلك الكتاب إحالات على  
 مواضع متقدمة أو متأخرة، وعند الرجوع إلى هذه المواضع تجدها خلت مما يتعلق  
 بالإحالة، وقد احتمل المحقق أن سبب ذلك هو أن الكتاب مختصر عن كتاب آخر.  
 بقي أن أشير إلى أن الجمل لم ينفرد بخلوه من هذه الإحالة، بل إن الألفات  
 أيضاً المطبوع لم أعثر فيه على جموع (فاعل) على الرغم من إحالة ابن خالويه إليه  
 في نص شرح المقصورة.

٤- اختلاف رواية الشاهد في الجمل عما في إعراب القراءات: فمن ذلك ما في  
 الجمل ص ٢٨٤ حيث ينشد المصنف الشاهد:

إِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا      وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّ اللَّهُ عَلَقَمُ

ونجده جاء في إعراب القراءات (١ / ٧٨) برواية:

..... إِنَّ حَبَسْتُهَا      البيت .....

(١) هذا النص جاء زيادة في إحدى نسخ الكتاب.

(٢) نقلت النص الأخير عن مقدمة إعراب القراءات (١ / ٦٩). وليس قوله (كتاب الجمل والألفات) دالاً على  
 أنه يريد كتاباً واحداً، فحذف المضاف وارد جداً، ثم إنه لا أحد ممن ترجم لابن خالويه سُمي الكتاب بهذا،  
 وأخيراً فمن الثابت أن لابن خالويه كتاباً بعنوان الألفات (وهو مطبوع)، هو مختلف عن كتاب الجمل.

ومثل ذلك في البيت الوارد في الجمل ص ١٥٨ :

تَسَاوَرْتُ فَاسْتَشْرِفْتُهُ فَوَجَدْتُهُ      فَقُلْتُ لَهُ آأَنْتَ زَيْدُ الْأَرَاقِمِ

وروايته في إعراب القراءات (١ / ٥٩) :

تَطَالَلْتُ ..... فَعَرَفْتُهُ ..... البيت

فإذا وقع تفاوت بين كتابين في رواية الشاهد الواحد كما مثلنا فالظن أن النفس قد لا تقبل كون الكتابين صادرين من معين واحد، أو أن يكون ذهن واحد قد صنّفهما. غير أن التحقيق في هذا الأمر يدفع ذلك بما يراه من طبيعة النفس البشرية من إقبال وإدبار، وما يصيبها أحياناً من اللبس، والأقوى من ذلك أن هذا الاعتراض مدفوع بما نجده ماثلاً في كتب بعض كبار العلماء.

فتعدد الرواية عند المصنّف الواحد أمر يقع كثيراً في التراث، ولا سيما لدى المؤلف الذي يُذكر بسعة الرواية، فهذا أبو العباس المبرد - وهو من هو في رواية الأخبار والأدب - تجده ينشد في المقتضب (١ / ١٧٦) بيت الأعشى :

وما له من مجدٍ تليدٍ وما لهو      من الرّيحِ فضلٌ لا الجنوبِ ولا الصّبَا

ثم ينشده في (١ / ٤٠١) بهذا اللفظ :

وما له من مجدٍ قديمٍ ولا له      من الرّيحِ حظٌّ لا الجنوبِ ولا الصّبَا<sup>(١)</sup>

وكذلك يروي في (٢ / ١٩٧) الشاهد :

لكلّ عيشٍ قد لبستُ أثوباً

ثم يرويه في (١ / ١٦٧) :

لكل دهر .....

فإذا ما تعددت الرواية في الكتاب الواحد، فلا غرو أن تقع في كتابين، ولعل العلة في ذلك أن المصنّف لا يعتمد فيما يستشهد به على أصول مدونة، أو لأن

(١) وانظر مثلاً آخر في بيت كعب بن سعد في المقتضب (٢ / ٢٨٧، ٤ / ٢٧٧).



كُلًّا من هاتين الصورتين رواية بَلَّغته، ولا يرى حاجة إلى النص على ذلك .

٥- اختلاف كلام المصنف في الجمل عما في بعض كتب ابن خالويه : وهذا مما لم أظفر به في الجمل، ولكنني لا أرى وقوعه فيه بعيداً، وهذا إن توافر الدليل عليه فإنه ليس بمستنكر عند المصنف الواحد، ولا يكون دليلاً على انتفاء نسبة الكتاب إلى ابن خالويه؛ لأنَّ دراسة بعض علماء العربية تفضي إلى تطور الرأي وتغييره عندهم، فالمسألة الواحدة عند أبي علي الفارسي مثلاً - وهو معاصر لابن خالويه - نجدها تعرض لأبي علي أكثر من رأي في بعض كتبه، ما بين تخصيص مطلق وإطلاق مقيد أو منع ما يجيزه في موضع آخر.

وابن خالويه نفسه نجد عنده شيئاً من ذلك، ففي الألفات ص ٣٥ يذكر في إثبات الهمزة في مضارع (رأى) أن من العرب من يثبتها زيادة على الأصل، فيثبتها في المضارع كما هي في الماضي، وأنشد في ذلك :

أُرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ      كِلَانَا عَالِمٌ بِالْتَّرَاهَاتِ

ولكنه في إعراب القراءات (١/١٥٦) ينص على إجماع القراء والعرب على ترك الهمزة في المضارع إلا الشاعر فإنه إذا اضطر همز على الأصل، ثم أنشد الشاهد السابق . فقيده هنا بالضرورة ما جعله من لغة بعض العرب هناك .

لذا لا عجب إذا ما تناقض ما في الجمل وبعض ما في كتب ابن خالويه الأخرى؛ لأنَّ هذا لا يرد نسبة الجمل إلى ابن خالويه؛ كما وجدنا الاعتراضات السابقة لا ترد هذه النسبة أيضاً . فما قدّمناه من أدلة في هذا البحث يجعل ثبوت هذه النسبة إليه أرجح من نفيها عنه رجحاناً ظاهراً .

## المصادر والمراجع

- \* الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٣م.
- \* أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود وأمين الخولي، دار المعرفة، بيروت.
- \* أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧م.
- \* الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- \* إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، دار الكتب العلمية (مصورة عن النشرة الأولى).
- \* إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- \* إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- \* الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي.
- \* الألفات، لابن خالويه، تحقيق: د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٢م.
- \* إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ومؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٦م.
- \* الإنصاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

- \* إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م  
(مصورة عن النشرة القديمة).
- \* البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٦،  
١٩٨٨م.
- \* بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة،  
ط٢، ١٩٧٩م.
- \* تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي ودار الفكر، القاهرة.
- \* تاريخ العلماء والنحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للقاضي المفضل بن  
محمد بن معسر، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط٢،  
١٩٩٢م.
- \* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق: د.  
عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠م.
- \* التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار  
القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.
- \* التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي،  
مطبعة الأمانة، ط١، ١٩٩٠م.
- \* تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس  
الصالح، دار الكتاب العربي، لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
- \* التعازي والمراثي، للمبرد، تحقيق: محمد الديباجي، دار صادر، بيروت.
- \* الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة،  
ط٥، ١٩٩٥م.
- \* جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد  
المجيد قطامش، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

- \* الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- \* الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- \* الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣م.
- \* خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- \* الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٦م.
- \* ديوان أبي الشيبخ الخزاعي وأخباره، صنعة عبد الله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
- \* ديوان عبد الصمد بن المعتدل، حققه: د. زهير زاهد، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- \* ربيع الأبرار، للزمخشري، تحقيق: د. سليم النعيمي، انتشارات الشريف الرضي، قم، ط ١، ١٤١٠هـ (مصورة عن النشرة العراقية).
- \* رصف المباني في حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- \* شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
- \* شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥.
- \* شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

- \* **الصاحبي**، لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- \* **الصحاح**، الجوهري، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.
- \* **العقد الفريد**، ابن عبد ربه، شرحه وضبطه: أحمد أمين وزميلاه، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- \* **الفهرست**، لأبي الفرج النديم، تحقيق: رضا تجدد الحائري، مكتبة الأسد، مطبعة دانشگاه، طهران، ١٩٧١ م.
- \* **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية.
- \* **الكامل**، المبرد، تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٧ م.
- \* **الكتاب**، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨ م.
- \* **كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد**: دراسة تحليلية، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- \* **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩٥ م.
- \* **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.
- \* **ليس في كلام العرب**، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار مصر للطباعة.
- \* **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القسم الأول، ط ٥، القسم الثاني، ط ٤، ١٩٨٠ م.

- \* مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- \* المحب والمحجوب والمشموم والمشروب، للسري الرفاء، تحقيق: ماجد الذهبي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٦م.
- \* المحلّي (وجوه النصب)، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير، تحقيق: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- \* مختصر القراءات الشاذة، لابن خالويه، تحقيق: برجستراسر، دار الكندي للنشر والتوزيع.
- \* مختصر النحو، لابن سعدان الكوفي (١٦١-٢٣١): دراسة وتحقيق: حسين بوعباس، تحت النشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
- \* مدرسة الكوفة، د. مهدي الخزومي، دار الرائد العربي، بيروت.
- \* المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٨١م.
- \* المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندأوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ٢٠٠٤م.
- \* المسائل المنشورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- \* معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٩٩٤م.
- \* معاني القرآن، للرفاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور (مصورة عن نشرة دار الكتب).
- \* معجم الأدباء، ياقوت الحموي، عناية مرجليوث، وزارة المعارف العمومية.

- \* معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق: عبد الستار فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- \* معجم الشعراء العباسيين، عفيف عبد الرحمن، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- \* معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٢م.
- \* مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- \* مفاتيح العلوم، للخوارزمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
- \* المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- \* من آثار الباقر: الاستدراك على أبي علي مما وقع في كتاب الحجة، حسين بوعباس، مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، المجلد ٤٦، ج ٢، ٢٠٠٢م.
- \* نحو القراء الكوفيين، د. خديجة مفتني، إشراف: د. عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٩٨٥م.
- \* نور القبس المختصر من المقتبس، للحافظ اليعموري، تحقيق: رودلف زلهام، فرانكس شتاينر بفيسبادن، ١٩٦٤م.
- \* همع الهوامع، للسيوطي، عني بتصحيحه: السيد محمد النعساني، منشورات الرضي، زاهدي، قم، ١٤٠٥هـ (مصورة عن النشرة القديمة).